الاهتمام العلمي بالقضايا المغاربية والخليجية في بحوث طلاب الدراسات العليا في الجامعات الليبية: دراسة تحليلية للرسائل العلمية في كلية الاقتصاد جامعة بنغازي (قاريونس سابقا [1982-2008]).

د. آمال سليمان العبيدي
أستاذ مشارك - قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد - جامعة بنغازي

ملخص:

تهدف هذه الدراسة للتعرف على مركز القضايا المغاربية والخليجية في إطار الاهتمام العلمي لطلاب الدراسات العليا في الجامعات الليبية، وذلك من خلال مراجعة استكشافية تحليلية للرسائل العلمية التي تمت مناقشتها بكلية الاقتصاد، بجامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) بليبيا، خلال الفترة (1982-2008). ومن خلال رصد النشاط البحثي لطلاب الدراسات العليا في كلية الاقتصاد، تبين غياب الاهتمام بالقضايا العربية بصفة عامة، والاهتمام بقضايا المغرب العربي أو الخليج العربي على وجه الخصوص، مما يعكس قصورا واضحا على مستوى التعاون العربي فيما يتعلق بمجالات البحث العلمي، والتبادل الطلابي، والتعاون البحثي المشترك بين الجامعات العربية بصفة عامة والخليجية والمغاربية صفة خاصة.

مقدمة :

تركز هذه الدراسة على تحليل الاهتمام العلمي لطلاب الدراسات العليا في الجامعات الليبية بالقضايا البحثية العامة، ومعرفة مركز القضايا المغاربية والخليجية، وذلك من خلال مراجعة استكشافية تحليلية للرسائل العلمية التي تمت مناقشتها بكلية الاقتصاد ، بجامعة بنغازي بليبيا، خلال الفترة (1982-2008)[1]. ومن هنا فإن مشكلة الدراسة تتعلق بالبحث حول طبيعة الموضوعات البحثية ، التي جذبت اهتمامات طلاب الدراسات العليا في الجامعات الليبية بصفة عامة ، مع تركيز خاص على الموضوعات البحثية مثار اهتمام الطلاب على المستوى المغاربي والخليجي، وذلك للتعرف على مجالات البحث التي خاضوها خاصة في حقل الاقتصاد والعلوم السياسية ، وذلك بهدف التعرف على طبيعة المشاكل والصعوبات التي تواجه جوانب البحث في الموضوعات المختلفة.

أما ما يتعلق بمعايير اختيار الرسائل محل التحليل فإنها تتمثل في التالي:

أولا- المسح الشامل للرسائل العلمية محل التحليل خلال فترة الدراسة.

ثانيا- التركيز على المنظور الكلي كأساس للتحليل، دون الالتفات للجوانب أو الموضوعات الجزئية التي تتعامل مع ظاهرة بعينها، وذلك لمعرفة التوجه العام

حسب الموضوعات، وأدوات جمع البيانات، والمشاكل والصعوبات.

ويرجع اختيار فترة الدراسة (1982-2008)، إلى أن هذه الفترة شهدت تطور وتزايد البحوث العلمية لطلاب الدراسات العليا، خاصة في جامعة قاريونس ، والتي تعددت فيها جوانب التركيز على القضايا المختلفة. عليه فإن هذه الدرراسة هي محاولة استكشافية لرصد اهتمامات الطلاب بمجالات البحث المختلفة مع التركيز على القضايا المغاربية والخليجية في تلك المساهمات العلمية. وفي هذا الإطار فإن نطاق اهتمام هذه الدراسة لا يتعدى بحوث طلاب الدراسات العليا، والتي غالبا تمول ذاتيا من قبل الطلاب فيما عدا المعيدين الذين يتلقون بعض المساعدات المالية التي تعينهم على البحث، وتتمثل في شكل منح صغيرة كمنحة الكتب، إضافة إلى دفع تكاليف طباعة الرسائل من قبل الجامعة.

كذلك تجدر الإشارة أنه لا توجد مخصصات محددة للبحث العلمي في ميزانية جامعة بنغازي، إلا أن مركز البحوث والاستشارات بالجامعة هو الجهة التي تقوم بتمويل بعض المشروعات البحثية المقدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس عن طريق وحدات البحوث بالكليات المختلفة، ومصدر ذلك التمويل يأتي من موارد المركز الذاتية الناتجة عن الاستشارات المختلفة، والدراسات التي تجرى بناء على طلب جهات أخرى ممولة كالشركات وبعض الجهات العامة، والدورات التدريبية[2]. وعليه لم يتم التعرف على التطور الذي حدث في مجال البحث العلمي في هذه الجامعة.

وبصفة عامة فإن هذه الدراسة تتناول المعايير الأساسية لتحليل بحوث طلاب الدراسات العليا بكلية الاقتصاد المستهدفة بالتحليل، والتي تشتمل **أولا** على مجالات البحث والدراسة؛ وفي هذه الإطار يتم التطرق إلى القضايا والموضوعات العامة، والموضوعات ذات العلاقة بقضايا المغرب العربي والخليج والتي تم التركيز عليها خلال الفترة محل الدراسة. أما **ثانيا**، فسيتم التركيز على منهاجية التحليل والتي من خلالها يمكن التعرف على طبيعة تلك الدراسات، ومدى استخداماتها للتحليل الكمي والكيفي عند تناولها للمجالات المختلفة. **ثالثا، وأخيرا** تتناول الدراسة أبرز الصعوبات والمشاكل التي تعاني منها الدراسات والبحوث التي تناولت القضايا المغاربية والخليجية، والتي تمت مناقشتها في أقسام الاقتصاد، والإدارة، والمحاسبة، والعلوم السياسية بكلية الاقتصاد، بجامعة قاريونس فقط، أما ما عداها فهو يخرج عن نطاق هذه الدراسة.

واقع البحث العلمي في ليبيا: الجامعة نموذجا:

يعرف البحث العلمي بصفة عامة بأنه أية عملية إبداعية، وابتكارية منظمة تهدف إلى زيادة المعارف العلمية، بما في ذلك المعرفة المتعلقة بالثقافة والمجتمع واستخدام هذه المعارف لإيجاد مجالات تطبيقية جديدة. ويعتبر عنصر التجديد من عدمه أحد أهم المعاييرالتي تميز البحث العلمي عن غيره من المجالات، خاصة

وأن لهذا النشاط أهمية خاصة باعتباره جزءا لا يتجزأ من مجمل نشاطات التنمية المختلفة لجميع المجتمعات[3].

ويستند تطوير أنشطة البحث العلمي على جملة من الأسس منها الإرادة الفعلية والقناعة الحقيقية بالبحث والتطوير؛ ووجود القاعدة البشرية والبنية التحتية اللازمتين للقيام بنشاطات البحث؛ كذلك وجود سياسات علمية واضحة لها أهداف ومنطلقات مؤسسة على احتياجات المجتمع الفعلية والإمكانيات المتاحة؛ وأخيرا وجود التمويل والمخصصات المالية التي تساعد على استمرارية البحث كنشاط استثماري اقتصادي.

وفي إطار التركيز على واقع البحث العلمي في ليبيا، فإنه يمكن القول بأن بوادر البحث العلمي بدأت خلال عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، مع إنشاء الجامعة الليبية، والتي تأسست أولى كلياتها (كلية الآداب والتربية) بمدينة بنغازي عام 1955 وهي المرحلة الأولى[4] ، أما المرحلة الثانية، فكانت خلال مرحلة السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن الماضي ، والتي شهدت تأسيس مجموعة من المراكز البحثية منها على سبيل المثال مركز البحوث الصناعية، ومعهد الإنماء العربي. أما المرحلة الثالثة وهي من بداية الثمانينيات وحتى منتصف ثمانينيات القرن الماضي، فقد شهدت تأسيس الهيئة القومية للبحث العلمي، كمؤسسة أوكل إليها تحديد أهداف وسياسات وأولويات البحث العلمي في ليبيا. أما المرحلة الرابعة من منتصف وحتى نهاية الثمانينيات من القرن الماضي ، فهي المرحلة التي الغيت فيها الهيئة القومية للبحث العلمي، وأنشئت أمانة للبحث العلمي تحت اسم "لجنة مراكز البحث العلمي"، وأنشئت في نفس الفترة اللجنة الشعبية العامة للتعليم والبحث العلمي، حيث أسندت إليها النشاطات البحثية والتعليم العالي، فضمت في تبعيتها مجموعة المراكز البحثية، إلا أن النشاط الذي تم الاهتمام به خلال هذه الفترة كان العملية التعليمية بالجامعة على حساب البحث العلمي، وفي نفس الفترة تم إعادة إنشاء الهيئة القومية للبحث العلمي كمؤسسة تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، وأسندت لهذه المؤسسة أهدافها ومهامها السابقة.

ولقد شهدت مرحلة التسعينيات وحتى الآن نشاطا ملحوظا للهيئة القومية للبحث العلمي، وذلك من خلال تعاونها مع العديد من مراكز البحوث والجامعات في مجالات مختلفة من البحث العلمي. ولعل أهم إنجاز خلال هذه الفترة هو إعداد وثيقة شاملة لسياسة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ، إلا أن ذلك لا ينفي وجود العديد من المشاكل منها انخفاض نسبة المخصصات للبحث العلمي الذي تصل إلى 1.07% من الميزانية التسييرية ، وهو أقل من النسبة الضرورية لانطلاق نشاط البحث والتطوير، وهي 1.08% من الناتج الوطني الإجمالي[5].

وبصفة عامة يمكن القول بأن مؤسسات التعليم العالي ممثلة في الجامعات والمعاهد العليا تقوم بتوفير العناصر البشرية من الخريجين في جميع التخصصات التي تحتاجها خطط التحول

الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك احتياجات البحث العلمي[6]. كما يمكن القول بأن المؤسسات الجامعية والتي تهتم بشكل رئيسي بالتعليم، يشارك 20% من أعضاء هيئة التدريس بها في نشاطات البحث العلمي، والتي غالبا تكون للترقيات العلمية فقط. وفي هذا الإطار يمكن ذكر جملة من الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في هذه المؤسسات والتي منها:

1. عدم الاستقرار الإداري والهيكلي للجامعات، ويرجع ذلك إلى الانتشار الأفقي للتعليم الجامعي ، الذي جاء على حساب فعالية هذه المؤسسات.

2.عدم استقرار أعضاء هيئات التدريس، خاصة الوافدين من غير الليبيين، وانشغال أعضاء هيئات التدريس الليبيين بالإضافة إلى أعبائهم التدريسية بمهام ذات طبيعة إدارية، وكذلك انهماكهم بأعباء تدريسية إضافية في مختلف الجامعات مما يؤثر على طبيعة ووضع البحث العلمي في الجامعة.

3. غياب مخططات تفصيلية لاحتياجات المجتمع من التخصصات المختلفة ، والتي يقابلها طلب حقيقي من سوق العمل، نتج عن ذلك تكدس أعداد الخريجين في بعض المجالات ونقصهم في مجالات أخرى.

4. غياب سياسات واضحة للبحث والتطوير على مستوى الجامعات الليبية، نتج عن ذلك الاهتمام بالبحث العلمي الذي ارتبط بالترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس.

5. غياب التمويل والدعم المادي للبحث العلمي.

البحث العلمي في الجامعات الليبية: كلية الاقتصاد نموذجا:

سيركز هذا الجزء من الدراسة على رصد مجالات البحث العلمي من خلال دراسة الاهتمام العلمي لطلاب الدراسات العليا في كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي بصفة عامة، ومركز القضايا الخليجية والمغاربية في تلك المجالات. وذلك من خلال التركيز على رسائل الماجستير التي نوقشت خلال الفترة من 1982 وحتى2008 ، وذلك من خلال التركيز على مجالات البحث والدراسة، ومنهجية التحليل، وأخيرا الصعوبات والمشاكل البحثية.

أولا- مجالات البحث والدراسة:

تعتبر الجامعات في ليبيا من أهم مؤسسات البحث العلمي رغم تركيزها على الجانب التعليمي الذي يطغى في كثير من الأحيان على دورها البحثي، خاصة في غياب سياسات واضحة للبحث العلمي على مستوى الجامعات، إلا أنه لا يمكن إغفال دور الجامعات في مجال البحث خاصة على مستوى الدراسات العليا، حيث تشكل البحوث العلمية المقدمة لنيل درجة الماجستير رصيدا يمكن أن يؤخذ في الاعتبار عند تقييم البحث العلمي في ليبيا. وفي هذا الإطار فإن نطاق هذه الدراسة لا يتجاوز الرسائل العلمية لطلاب الدراسات العليا بكلية الاقتصاد، حيث أن البحوث والدراسات الأخرى المقدمة من قبل

أعضاء هيئة التدريس بالكلية لا يتم تناولها في هذه الدراسة.

وبصفة عامة تعتبر كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي ، والتي تم إنشاؤها عام 1957 من الكليات التي سعى برنامج الدراسات العليا منذ بدايته في خريف 1978- 1979 ، من خلال قسم الاقتصاد، وتلاه تباعا قسما المحاسبة والإدارة في خريف 1983، ثم قسم العلوم السياسية في ربيع 1985 ، إلى إعداد متخصصين في مجالات البحث العلمي، والتشجيع على القيام بالبحوث المختلفة التي تنمي روح البحث لدى طلابها، إضافة إلى التدريب على أساليب ومنهجية البحث العلمي، مع التركيز على القضايا البحثية والمشاكل المختلفة ذات الأبعاد المحلية، والإقليمية والدولية على الأقل في بعض أقسام الكلية.

وقد بلغ إجمالي عدد الرسائل التي تمت مناقشتها في كلية الاقتصاد[7] منذ مناقشة أول رسالة في قسم الاقتصاد في فصل الربيع 1982 وحتى فصل خريف 2008 (359 رسالة في الأقسام الأربعة المعتمدة).ولقد تم إنشاء قسمين جديدين هما، قسم التمويل والمصارف، وقسم التسويق ، بناءً على القرار رقم 82 بتاريخ 1. 4. 2007 [8] .

وقد بلغ إجمالي الرسائل التي نوقشت في قسم الاقتصاد منذ عام 1982 وحتى خريف 2008، (66 رسالة) ، وإجمالي الرسائل التي نوقشت في قسم المحاسبة منذ عام 1988 وحتى خريف 2008 (125 رسالة)، كما بلغ إجمالي الرسائل التي نوقشت في قسم إدارة الأعمال منذ خريف 1990 وحتى خريف 2008 (104 رسائل)، وأخيرا بلغ إجمالي الرسائل التي نوقشت في قسم العلوم السياسية منذ خريف 1989 وحتى خريف 2008 (64 رسالة).

وسيتم التركيز في هذه الدراسة على الموضوعات البحثية ممثلة في الرسائل العلمية التي نوقشت في الاقسام المختلفة للكلية منذ عام 1982، والتي بلغ عددها (359 رسالة) حتى عام 2008. ويمكن القول بأن هناك جملة من الأسباب كانت وراء التركيز على هذه الفترة الزمنية ويمكن ذكرها على النحو التالي:

أولا- الزيادة المضطردة في عدد الرسائل التي تمت مناقشتها خلال هذه الفترة.

ثانيا- تعدد المجالات البحثية واهتمام الباحثين بها من طلاب الدراسات العليا.

ثالثا- نقص الدراسات التي تركز على القضايا العربية بصفة عامة في مجالات البحث لدى طلاب الدراسات العليا، والبحث العلمي الذي يركز اهتمامه على قضايا التعاون الخليجي المغاربي.

رابعا- محاولة رصد اهتمام طلاب الدراسات العليا بالمجالات البحثية المتعلقة بالقضايا العربية بصفة عامة، والقضايا الخليجية والمغاربية على وجه الخصوص.

عليه فإن هذه الدراسة ستركز على طبيعة الاتجاهات المختلفة للرسائل العلمية التي نوقشت في الأقسام الرئيسة في الكلية خلال الفترة محل الدراسة، مع محاولة

لرصد الأبحاث التي أولت اهتماما بالقضايا المغاربية والخليجية بصفة خاصة لدى الباحثين في كلية الاقتصاد، إضافة إلى المنهجية البحثية لتلك الرسائل، وأخيرا الصعوبات والمشاكل التي تبرز في إطار تلك الموضوعات.

وفي هذه الإطار فإن هذه الدراسة، تهدف إلى التعرف على اتجاهات البحث العلمي في كلية الاقتصاد بصفة عامة، مع التركيز على الاهتمامات العلمية لطلاب الدراسات العليا بالقضايا الخليجية والمغاربية، من خلال تناول الرسائل العلمية في مجالات الاقتصاد والمحاسبة والإدارة ، وأخيرا العلوم السياسية.

1. مجال الاقتصاد:

بلغ إجمالي الرسائل العلمية التي نوقشت في قسم الاقتصاد خلال الفترة محل الدراسة من 1982 وحتى 2008 (66 رسالة)[9] ، وبلغت نسبة الرسائل التي أنجزت من قبل الإناث 29% مقابل 71% من الرسائل المنجزة من قبل الذكور. ولقد تعددت الاهتمامات البحثية في مجال الاقتصاد التي ركزت عليها هذه الرسائل، حيث صنفت تصنيفا عاما دون التطرق إلى الجوانب الفرعية للموضوعات. ولقد كان التركيز على جملة من الموضوعات التي غطت الجوانب التالية: المالية العامة، الاقتصاد الدولي والقياسي، تنمية اقتصادية، اقتصاديات النفط، اقتصاديات العمل، اقتصاديات الصناعة، اقتصاديات السكان، سياسات اقتصادية، دراسات الجدوى، النقود والمصارف (السياسات النقدية)، اقتصاديات الزراعة، اقتصاديات السياحة، النظرية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، اقتصاديات الطاقة، مؤسسات مالية، اقتصاد كلي، اقتصاديات الاسكان[10]، كما هو في الجدول رقم (1) الذي يوضح تصنيف الرسائل العلمية محل التحليل وفقا لمجالات البحث العامة في قسم الاقتصاد.

وبصفة عامة يمكن القول بأنه لا توجد فروق واضحة في مساهمة الجنسين في مجالات البحث في قسم الاقتصاد، حيث لا تبدو الفجوة كبيرة فيما يتعلق بنسب مساهمات الجنسين في معظم المجالات البحثية، ما عدا مجال الاقتصاد الدولي والقياسي الذي يبدو فيه تركيز الذكور على هذا المجال أكثر من تركيز الإناث. وفي هذا الإطار فإن مساهمة الذكور فيه تبلغ 93% مقارنة بمساهمة الإناث والتي بلغت 7%.

الجدول رقم (1) تصنيف الرسائل محل التحليل وفقا لمجالات البحث العامة في قسم الاقتصاد خلال الفترة 1982-2008

المجال	عدد الرسائل	إناث	ذكور
المالية العامة	7	2	5
اقتصاد دولي وقياسي	15	1	14
تنمية اقتصادية	5	1	4
اقتصاديات النفط	2	0	2
اقتصاديات العمل	3	2	1
اقتصاديات الصناعة	4	1	3
اقتصاديات السكان	2	1	1
سياسات اقتصادية	6	1	5
دراسات جدوى	4	0	4
نقود ومصارف	5	1	4
اقتصاديات الزراعة	1	0	1
اقتصاديات السياحة	1	1	0
نظرية اقتصادية	2	1	1
نمو اقتصادي	4	3	1
اقتصاديات الطاقة	1	1	0
مؤسسات مالية	2	2	0
اقتصاد كلي	1	0	1
اقتصاديات الإسكان	1	1	0
الإجمالي	**66**	**19**	**47**

المصدر: نتائج تحليل الرسائل العلمية بالكلية.

أما ما يتعلق بمركز القضايا المغاربية والخليجية في بحوث ودراسات طلاب الدراسات العليا في قسم الاقتصاد، فيمكن القول بأن الموضوعات التي تم تناولها بشكل مباشر في هذا الإطار بلغت نسبتها 8% فقط من الموضوعات البحثية الأخرى، ولقد تركزت بصفة عامة في مجالي المالية العامة والاقتصاد الدولي، كما هو موضح في الجدول رقم (2) الذي يبين المجالات البحثية العامة ذات العلاقة بالقضايا المغاربية والخليجية للباحثين في قسم الاقتصاد . ومن خلال رصد تلك البحوث فقد تبين أن مجال تركيزها انصب على دولة بعينها من بلدان المغرب العربي وهي موريتانيا، نظرا لأن الغالبية العظمى من الباحثين في تلك الموضوعات كانت جنسيتهم موريتانية، باستثناء دراسة واحدة شاملة ركزت على معظم بلدان المغرب العربي ومصر.

الجدول رقم (2) تصنيف الرسائل التي اهتمت بالقضايا المغاربية والخليجية وفقاً لمجالات البحث العامة في قسم الاقتصاد

المجال	عدد الرسائل	إناث	ذكور
المالية العامة	1	0	1
اقتصاد دولي وقياسي	4	0	4
المجموع	5	0	5

المصدر: نتائج تحليل الرسائل العلمية بالكلية.

ولقد برز الاهتمام بالموضوعات ذات العلاقة ببعض دول المغرب العربي، تحديدا موريتانيا خلال الفترة من عام 1996 وحتى عام 2003. ولقد ركزت تلك الدراسات على جوانب مختلفة تتعلق بالاقتصاد الموريتاني كقياس ميزان المدفوعات الموريتاني، والتجارة الخارجية، والتضخم المستورد وتأثيره على الأسعار، والقروض الخارجية، وأخيرا بحث تناول جوانب مقارنة تتعلق بالاحتياطيات الدولية مع التركيز على حالة مصر وبلدان المغرب العربي، كما هو موضح في الجدول رقم (3) الذي يبين البحوث التي اهتمت بالقضايا المغاربية حسب السنة وجنسية الباحث والنوع الاجتماعي.

الجدول رقم (3) البحوث التي ركزت على القضايا المغاربية فقط حسب السنة وجنسية الباحث والنوع الاجتماعي في قسم الاقتصاد

البحث	السنة	جنسية الباحث	الجنس
دراسة قياسية لميزان المدفوعات الموريتاني رؤية نقدية. (قضايا مغاربية).	1996	موريتاني	ذكر
تقدير الطلب في قطاع التجارة الخارجية للاقتصاد الموريتاني. (قضايا مغاربية).	1998	موريتاني	ذكر
التضخم المستورد وأثره على مستوى الأسعار المحلية في موريتانيا.(قضايا مغاربية)	1999	موريتاني	ذكر
القروض الخارجية وأثرها على الاقتصاد الموريتاني (قضايا مغاربية).	2000	موريتاني	ذكر
الطلب على الاحتياطيات الدولية: حالة مصر وبلدان المغرب العربي للفترة 1975-1988. (قضايا مغاربية).	2003	ليبي	ذكر

المصدر: نتائج تحليل الرسائل العلمية بالكلية.

أما الدراسات غير المباشرة والتي تتعلق بالموضوع، فهي دراسة واحدة ركزت على موضوع التبعية الاقتصادية والتجارة العربية البينية (1991). وتناولت الغالبية العظمى من الدراسات ،التي اهتم بها طلاب الدراسات العليا في قسم الاقتصاد ، المجالات المختلفة لفروع علم الاقتصاد، إلا أنها ركزت تطبيقيا على ليبيا كدراسة حالة، حيث بلغ عدد تلك الدراسات 60 دراسة ، تناولت مختلف الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الليبي[11] توزعت على المجالات البحثية المحددة في الجدول رقم (1).

ومن خلال تناول رسائل الماجستير المعتمدة في قسم الاقتصاد ، فإنه يمكن ملاحظة ما يلي:

أولا- تركيز معظم الدراسات في قسم الاقتصاد على مجال الاقتصاد الدولي، ولعل ذلك يعود إلى ارتباط هذا المجال بكثير من القضايا الدولية العامة، التي قد يكون السبب في اختيارها هو توفر المعلومات في مثل هذه القضايا، وتعدد مصادرها الدولية. ويمكن القول أيضا أن الاهتمام متوزع على المجالات الاقتصادية المختلفة التي ركزت على الكثير من القضايا ذات العلاقة بالاقتصاد الليبي على وجه الخصوص، رغم إشارة الكثير من هذه الدراسات إلى صعوبة التطرق للقضايا المحلية ، نظرا لمشكلة نقص البيانات والمعلومات، وإن توفرت فهي غالبا لا تتميز بالمصداقية والدقة.

ثانيا- ندرة التركيز على القضايا العربية بصفة عامة والقضايا المغاربية والخليجية بصفة خاصة في أبحاث طلاب الدراسات العليا بقسم الاقتصاد، وعلى الرغم من التركيز على بعض القضايا الدولية في كثير من هذه الدراسات، إلا أنها لم تتناول القضايا العربية أو المغاربية والخليجية على وجه الخصوص.

ثالثا- ارتباط بعض الموضوعات البحثية بصفة عامة في قسم الاقتصاد بما يطرح على مستوى الخطاب السياسي في ليبيا خلال فترات محددة ، والأمثلة على ذلك تبرز من خلال التركيز على قضايا محددة كالخصخصة، والاستثمار وغيرها من القضايا، مما يعكس عدم وجود سياسة بحثية واضحة في هذا الإطار.

2. مجال الإدارة:

بلغ إجمالي الرسائل العلمية التي نوقشت في قسم الإدارة خلال الفترة محل الدراسة من 1990 وحتى2008 (104 رسائل)[12] ، وبلغت نسبة الرسائل التي أنجزت من قبل الإناث 45% مقابل 55% من الرسائل المنجزة من قبل الذكور. ولقد تركزت الاهتمامات البحثية في مجال الإدارة في موضوعات السلوك التنظيمي، والتسويق، ونظم المعلومات، والإدارة المالية[13]. الجدول رقم (4) يوضح تصنيف الرسائل محل التحليل وفقا لمجالات البحث العامة في قسم الإدارة. ويمكن ملاحظة مساهمة المرأة في بعض المجالات البحثية في قسم الإدارة ، حيث تساهم المرأة بما نسبته 49% في مجال السلوك التنظيمي، أما الذكور فتبلغ نسبة مساهمتهم في هذا المجال 51%. وتبلغ مساهمة

المرأة في موضوع التسويق حوالي 29%، مقارنة بالذكور الذين تصل مساهماتهم في هذا الموضوع إلى71% .

بنغازي كدراسة حالة لبعض المنظمات فيها ، ولعل التركيز الجغرافي على هذه المدينة تحديداً دون غيرها من المدن الليبية

الجدول رقم (4) يوضح تصنيف الرسائل محل الدراسة وفقاً لمجالات البحث العامة في قسم الإدارة خلال الفترة 1990-2008

الموضوعات	عدد الرسائل	إناث	ذكور
سلوك تنظيمي	75	37	38
تسويق	14	4	10
نظم معلومات	6	3	3
إدارة مالية	5	1	4
غير محددة	4	2	2
الإجمالي	104	47	57

المصدر: نتائج تحليل الرسائل العلمية بالكلية.

أما في مجال نظم المعلومات فتبلغ مساهمة المرأة 50% ، وفي هذا تتساوى مع الذكور فيما يتعلق بهذا الاهتمام خاصة في هذا الموضوع. وتبلغ مساهمة المرأة في مجال الإدارة المالية 20% وهي نسبة متدنية إذا ما قورنت بمساهمة الذكور فيما يتعلق بهذا المجال والتي بلغت 80% .

أما في إطار محاولة رصد البحوث التي تناولت جوانب تتعلق بالقضايا العربية بصفة عامة أو القضايا المغاربية والخليجية على وجه الخصوص، فإنه يمكن القول بأن كل البحوث المعدة من قبل طلاب الدراسات العليا ذكورا وإناثا بقسم الإدارة لم تتناول أي من تلك القضايا، ويبرز غياب أي اهتمام بالقضايا العربية في هذا المجال، حيث ركزت كل تلك الأبحاث من خلال الموضوعات المختلفة على ليبيا فقط ، مع التركيز على مدينة له علاقة بمكان إقامة الباحث ، التي لاتتطلب جهداً أو وقتاً من حيث التنقل خاصة فيما يتعلق بجمع البيانات والمعلومات المختلفة ذات العلاقة بالبحوث المختلفة. إذن يمكن القول بأن التركيز على القضايا المحلية في بحوث قسم الإدارة بلغ ما نسبته 100% [14].

ومن خلال تناول رسائل الماجستير المعتمدة في قسم الإدارة فإنه يمكن ملاحظة ما يلي:

أولا- تركيز معظم الدراسات في قسم الإدارة على مجال السلوك التنظيمي، حيث ركزت معظم الدراسات على الجوانب السلوكية والتنظيمية في الإدارة، إضافة إلى الوظائف المختلفة للإدارة

وأهدافها وعلاقتها ببعض المتغيرات والعوامل ، كالعوامل الديمغرافية، والعوامل الشخصية والوظيفية. ولعل هذا التركيز يعود إلى سهولة توفر المعلومات في مثل هذه الموضوعات التي تعتمد على الدراسات الميدانية من خلال استمارات الاستبيان على المنظمات والمؤسسات المختلفة التي أجريت فيها هذه الدراسات.

ثانيا- تركزت الاهتمامات البحثية للمرأة في قسم الإدارة على الموضوعاتالمختلفة لمجال السلوك التنظيمي، وهنا يمكن ملاحظة تساوي الذكور والإناث في هذا القسم فيما يتعلق بالاهتمام بقضايا السلوك التنظيمي.كما تتوزع اهتمامات المرأة أيضا في مجال الإدارة وبنسب بسيطة على مجالي التسويق ونظم المعلومات.

ثالثا- غياب الدراسات التي تستهدف القضايا العربية أو الدراسات المقارنة الإقليمية في مجالات الإدارة،خاصة تلك التي تركز على المغرب العربي أو الخليج العربي. وهذا يعكس عزوف الطلاب للخوض في مثل هذه الموضوعات التي في الغالب تحتاج إلى تمويل ودعم مادي، إضافة إلى الوقت والجهد وهو خارج إمكانيات الطلاب إذا لم يتلقوا هذا الدعم من مراكز بحثية أو مؤسسات تعليمية سواء في ليبيا، أم في الدول المستهدفة بهذه الدراسة.

3. مجال المحاسبة:

بلغ إجمالي الرسائل العلمية التي نوقشت في قسم المحاسبة خلال الفترة محل الدراسة من 1988 وحتى 2008 (125) رسالة[15] ، وبلغت نسبة الرسائل التي أنجزت من قبل الإناث 29% مقابل 71% من الرسائل المنجزة من قبل الذكور. ولقد برزت الاهتمامات البحثية في مجال المحاسبة والتي ركزت عليها هذه الرسائل ممثلة في موضوعات، محاسبة التكاليف، والمحاسبة الإدارية، والمراجعة، وتصميم النظم المحاسبية، والتحليل المالي، وغيرها من الموضوعات ، كما هو موضح في الجدول رقم (5) الذي يوضح تصنيف الرسائل العلمية محل التحليل وفقا لمجالات البحث في قسم المحاسبة[16].

وفي هذا الإطار يمكن رصد مساهمة المرأة في بعض المجالات البحثية بقسم المحاسبة، على سبيل المثال تشكل المرأة 28% من البحوث التي تناولت جوانب المراجعة ، مقارنة بالذكور الذين تبرز مساهمتهم في هذا المجال بحوالي 72%.

كذلك تنعدم اهتمامات المرأة البحثية في مجال المحاسبة الإدارية مقارنة بالذكور. أما مساهمة المرأة في مجال محاسبة التكاليف فتبلغ 40%، مقارنة بمساهمة الذكور في هذا المجال والتي تبلغ 60%.

كما يبرز اهتمام المرأة أيضا بالجوانب المتعلقة بالتحليل المالي ، حيث تبلغ مساهمتها 43% ، مقارنة بالذكور الذين تبلغ مساهمتهم 57% من هذ المجال.

الجدول رقم (5) يوضح تصنيف الرسائل محل الدراسة وفقا لمجالات البحث في قسم المحاسبة خلال الفترة 1988-2008

الموضوعات	عدد الرسائل	إناث	ذكور
محاسبة تكاليف	15	6	9
محاسبة إدارية	15	0	15
مراجعة	39	11	28
تصميم نظم محاسبية	18	4	14
التحليل المالي	14	6	8
مصارف وتمويل	8	2	6
محاسبة ضريبية	2	2	0
محاسبة اجتماعية	1	0	1
محاسبة مالية	3	2	1
التعليم المحاسبي	3	2	1
محاسبة تطبيقية	1	1	0
غير محدد	6	0	6
الإجمالي	125	36	89

المصدر: نتائج تحليل الرسائل العلمية بالكلية.

أما في إطار محاولة رصد البحوث التي تناولت جوانب تتعلق بالقضايا العربية بصفة عامة، أو القضايا المغاربية والخليجية على وجه الخصوص، فإنه يمكن القول بأن كل البحوث المعدة من قبل طلاب الدراسات العليا ذكورا وإناثا بقسم المحاسبة أيضا كما هو الحال بقسم الإدارة، لم تتناول أي من تلك القضايا، ويبرز غياب أي اهتمام بالقضايا العربية في هذا المجال، حيث ركزت كل تلك الأبحاث من خلال الموضوعات المختلفة على ليبيا فقط، مع تركيز على مدينة بنغازي كدراسة حالة لبعض الموضوعات فيها. إذن يمكن القول بأن التركيز على القضايا المحلية في بحوث قسم المحاسبة بلغ ما نسبته 100%.

إذن ومن خلال تناول رسائل الماجستير المعتمدة في قسم المحاسبة ، فإنه يمكن ملاحظة ما يلي:

أولا- تركيز معظم الدراسات في قسم المحاسبة على المراجعة، ومحاسبة التكاليف، وتصميم النظم المحاسبية، ثم التحليل المالي .وقد يعود السبب في التركيز على هذه الموضوعات من قبل الباحثين من الجنسين ذكورا وإناثا إلى سهولة توفر المعلومات، خاصة تلك التي

تعتمد على الدراسات الميدانية، كذلك خبرة الأساتذة المشرفين وتخصصهم في مثل تلك المجالات، إضافة إلى النشاطات الخارجية لأعضاء هيئة التدريس الجامعي خاصة في قسم المحاسبة، وانخراطهم في أعمال لجان إستشارية مختلفة لكثير من المنظمات والمؤسسات الوطنية، مما يحفزهم على تشجيع بعض الطلاب لدراسة بعض الموضوعات ذات العلاقة بطبيعة أعمالهم الاستشارية.

ثانيا- لا توجد فروق واضحة بين الاهتمامات البحثية للباحثين من الذكور والإناث في مجال المحاسبة، في كلية الاقتصاد، حيث يبدو أن التفضيلات البحثية لا تخضع لرغبة الباحثين واهتماماتهم بقدر ما تكون نتيجة عوامل أخرى ، وهي توفر المشرف، وتوفر البيانات والمصادر ذات العلاقة بموضوع البحث.

ثالثا- غياب الدراسات التي تستهدف القضايا العربية أو الدراسات المقارنة الإقليمية في مجالات المحاسبة، والتي تركز على المغرب العربي أو الخليج العربي. وهذا يعكس عزوف الطلاب للخوض في مثل هذه الموضوعات التي في الغالب تحتاج إلى تمويل ودعم مادي، إضافة إلى الوقت والجهد وهو خارج إمكانيات الطلاب إذا لم يتلقوا هذا الدعم من مراكز بحثية أو مؤسسات تعليمية سواء في ليبيا أم في الدول المستهدفة بهذه الدراسة.

4. العلوم السياسية:

بلغ إجمالي الرسائل العلمية التي نوقشت في قسم العلوم السياسية خلال الفترة محل الدراسة من 1989 وحتى 2008 (64 رسالة)[17] ، وبلغت نسبة الرسائل التي أنجزت من قبل الإناث 28% مقابل 72% من الرسائل المنجزة من قبل الذكور. ولقد برزت الاهتمامات البحثية في مجال العلوم السياسية لتتوزع على ثلاث مجالات فقط ، وهي العلاقات الدولية، والنظم السياسية المقارنة، والفكر السياسي، كما هو موضح في الجدول رقم (6) الذي يوضح تصنيف الرسائل العلمية محل التحليل وفقا لمجالات البحث في قسم العلوم السياسية[18]. وسنلاحظ أن مساهمة المرأة في مجال العلاقات الدولية تصل إلى 24% مقارنة بمساهمة الذكور التي تصل إلى76%. كذلك الحال في مجال النظم السياسية المقارنة يصل تمثيل المرأة في هذا المجال إلى 38% مقارنة بالذكور الذين تصل مساهمتهم في هذا المجال إلى 62%. أما في مجال الفكر السياسي فمساهمة الذكور كانت برسالة واحدة، بينما تنعدم تماما مساهمة المرأة في هذا المجال.

الجدول رقم (6) يوضح تصنيف الرسائل محل الدراسة
وفقا لمجالات البحث في قسم العلوم السياسية خلال الفترة 1989- 2008

الموضوعات	عدد الرسائل	إناث	ذكور
العلاقات الدولية	42	10	32
النظم السياسية المقارنة	21	8	13
الفكر السياسي	1	0	1
الإجمالي	64	18	46

المصدر: نتائج تحليل الرسائل العلمية بالكلية.

وبصفة عامة يمكن ملاحظة تنوع مستوى التركيز في مجال العلاقات الدولية، الذي ركز على القضايا العربية، والشرق الأوسط. كذلك ركزت العديد من الدراسات على السياسات الخارجية للدول، من خلال الاهتمام بأثر بعض العوامل على السياسات المختلفة للدول. أما اهتمامات المرأة في هذا المجال فتبرز من خلال تركيزها على السياسات الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، ومصر، وليبيا، إضافة إلى التغيرات في الوضع الدولي وتأثيره على مجلس الأمن، وكذلك قضايا التعاون العربي الأوروبي متوسطيا، كذلك بعض قضايا الأمن القومي العربي وعلاقتها بدول الجوار ومن بينها تركيا.

أما اهتمامات المرأة بمجال النظم السياسية المقارنة، فتشكل 40% من أبحاث هذا المجال ، مقارنة بالذكور الذين تشكل مساهماتهم بهذا الحقل ما نسبته 60%. تركزت اهتمامات المرأة في هذا المجال في قضايا الثقافة السياسية والتنشئة السياسية، والمجتمع المدني، والسياسات العامة.

وبصفة عامة يمكن ملاحظة زيادة الاهتمام بقضايا السياسات العامة في ليبيا منذ عام 1995، حيث تناولت معظم الدراسات في هذا الحقل، مستويات التنفيذ والتقويم، إضافة إلى أثر خصائص النظم السياسية على السياسات العامة ممثلة في النموذج الليبي ، والتي منها أثر الاستقرار الإداري والتغيرات الهيكلية على بعض السياسات العامة، كسياسات التعليم العالي، والإسكان وغيرها.

ومن خلال رصد بحوث طلاب الدراسات العليا بقسم العلوم السياسية التي اهتمت بالقضايا المغاربية والخليجية ، تبين أن الاهتمام بقضايا الخليج العربي والمغرب العربي من قبل الطلاب يتركز في نوعين من الاهتمام؛ أولا ، اهتمام مباشر بتلك القضايا، وذلك من خلال الموضوعات التي تتعلق مباشرة بالقضايا الخليجية والمغاربية كما هو موضح في الجدول رقم (7)، الذي يبين القضايا المختلفة التي تم التركيز عليها حسب السنة وجنسية الباحث والنوع الاجتماعي . وفي هذا الإطار فقد بلغ عدد البحوث المباشرة 10 أبحاث . كذلك

يبدو أن تناول تلك القضايا كان في إطار مجال العلاقات الدولية، وتبرز مساهمة المرأة في تلك الموضوعات بما نسبته 30% من الموضوعات المباشرة التي تناولت القضايا الخليجية والمغاربية، في حين بلغت مساهمة الذكور في هذه القضايا ما نسبته 70%. أما الفترة الزمنية التي تم التركيز فيها على هذه القضايا فهي خلال السنوات 19971999،1996،1992،1991، 2002، وأخيراً 2005 .

الجدول رقم (7) البحوث التي ركزت على القضايا المغاربية والخليجية المباشرة حسب السنة وجنسية الباحث والنوع الاجتماعي في قسم العلوم السياسية

البحث	السنة	جنسية الباحث	النوع
التجمعات الإقليمية العربية: مرحلة الوحدة أم بديل عنها.(قضايا مشتركة).	1991	ليبية	أنثى
تأثير العامل القيادي على السياسة الخارجية-حالة تونس.(قضايا مغاربية).	1992	ليبي	ذكر
تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية في فعالية اتحاد المغرب العربي.(قضايا مغاربية).	1996	ليبية	أنثى
النظام الإقليمي العربي وحرب الخليج الثانية: دراسة تحليلية.(قضايا خليجية).	1997	ليبي	ذكر
أزمة الخليج الثانية في ظل متغيرات الصراعات العربية.(قضايا خليجية).	1997	ليبية	أنثى
أثر حرب الخليج الثانية على المصالح الحيوية للإستراتيجية الأمريكية في الخليج العربي 1988-1993.(قضايا خليجية).	1999	ليبي	ذكر
أزمة المياه في منطقة شمال أفريقيا وأثرها على الأمن القومي العربي.(قضايا مغاربية).	2002	ليبي	ذكر
دور الشركات متعددة الجنسية في السياسة الخارجية للدول: دراسة حالة شركة أرامكو في رسم تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية إزاء المملكة العربية السعودية.(قضايا خليجية).	2002	ليبي	ذكر
السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول منطقة الخليج العربي. (قضايا خليجية).	2005	ليبي	ذكر
مشكلة الصحراء الغربية وفعالية اتحاد المغرب العربي.(قضايا مغاربية).	2005	ليبي	ذكر

المصدر: نتائج تحليل الرسائل العلمية بالكلية.

أما ثانيا، فهو الاهتمام غير المباشر، حيث يبرز من خلال التركيز على قضايا وموضوعات عامة وكانت القضايا المغاربية والخليجية هي جزء منها. ففي هذا الإطار فقد بلغ عدد البحوث التي تناولت موضوعات غير مباشرة 12 بحثا[19]. و بلغت مساهمة المرأة في تلك الموضوعات نسبة 8%، مقارنة بالذكور الذين بلغت نسبة مساهمتهم 92%. من خلال رصد تلك البحوث يتبين أن إطار الاهتمام هو في مجال العلاقات الدولية.

كما تجدر الإشارة إلى أن البحوث التي ركزت على ليبيا بشكل مباشر بلغ عددها 20 بحثاً، توزعت مجالاتها بين النظم السياسية المقارنة والعلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

كذلك يمكن حصر 22 بحثاً تناولت موضوعات مختلفة أخرى ركزت على قضايا دولية تتعلق في مجملها بمجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية والقضايا الدولية المعاصرة[20].

ومن خلال تناول رسائل الماجستير المعتمدة في قسم العلوم السياسية ، فإنه يمكن ملاحظة ما يلي:

1- تركيز معظم الدراسات في قسم العلوم السياسية على مجالات العلاقات الدولية، والنظم السياسية المقارنة والفكر السياسي، رغم تعدد فروع المعرفة في حقل العلوم السياسية.

2- رغم اهتمام طلاب القسم بالقضايا العربية بصفة عامة ، إلا أنه يمكن القول بأن الاهتمام بالقضايا المغاربية والخليجية يبدو متدنيا، على الرغم من أهمية الموضوعات التي طرحت.

3- تكرار وتشابه معظم العناوين واقتصارها على فترات زمنية بعينها، مما يعكس غياب التوجهات العامة لدراسة القضايا البحثية خاصة تلك التي تتعلق بالقضايا المغاربية والخليجية.

4- ندرة الدراسات الامبيريقية التي تعتمد الأساليب الكمية كأدوات رئيسة للبحث في مجال العلوم السياسية. ختاماً يمكن القول أن مركز القضايا المغاربية والخليجية في بحوث طلاب الدراسات العليا بالأقسام المختلفة في كلية الاقتصاد يبدو متواضعا جدا، حيث يبلغ عدد الرسائل المنجزة في هذه الموضوعات سواء تلك التي تناولتها بشكل مباشر أم غير مباشر حوالي (27 رسالة ماجستير)، توزعت بين قسمي الاقتصاد والعلوم السياسية، أي بلغت نسبة تلك البحوث من المجموع الكلي لطلاب الدراسات العليا بكلية الاقتصاد 8% فقط، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بطبيعة قضايا الإقليمين التي لفتت انتباه البحاث الغربيين في الجامعات ومراكز الأبحاث الغربية، خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا ، التي أسست مراكز بحوث ومعاهد تخصصت في دراسات الشرق الأوسط بصفة عامة أو الخليج العربي وشمال أفريقيا ، والتي دأبت على منح طلابها وباحثيها فرص البحث والدراسة لتلك الموضوعات، مع توفير إمكانات البحث العلمي التي يفتقدها الباحث العربي سواء بالتمويل والدعم المادي، أم

بتوفير فرص النشر والطباعة للإنتاج العلمي.

ثانيا- منهجية التحليل:

استخدمت الدراسات المختلفة التي نوقشت في الأقسام العلمية الأربعة خلال الفترة محل الدراسة، العديد من أساليب البحث العلمي والأدوات المختلفة لجمع البيانات ، والتي تتفاوت في استخداماتها للتحليل الكمي والكيفي عند تناولها للقضايا المختلفة. وعند محاولة تقييم المنهجية التي اتبعت في هذه الدراسات فإنه يمكن الإشارة إلى جملة الملاحظات التالية:

1- كثرة استخدام الأساليب الكمية في معظم الدراسات التي نوقشت في أقسام الاقتصاد، والمحاسبة والإدارة، ويقل استخدام هذه الأساليب في دراسات قسم العلوم السياسية.

2- غياب التحليل الموضوعي لكثير من تلك الدراسات، خاصة التي اعتمدت على البيانات الكمية، فأصبحت معظم تلك الدراسات وصفية رغم اعتمادها على المسوح الميدانية، دون تفحص ومعرفة الدلالات التي برزت من خلال تلك الأرقام ، وغياب التحليل الموضوعي لبعض الدراسات غير الكمية مما جعلها تبدو بأنها أقرب للدراسات التاريخية لبعض الظاهر.

3- تكرار بعض العناوين أو تشابهها في مجال البحث، مما يعكس قصورا في الإبتكار والتأليف، وإن تم تلافي هذه المشكلة في السنوات الأخيرة من خلال تدخل الهيئة القومية للبحث العلمي، خاصة عند تسجيل مقترحات الرسائل العلمية في هذه الجهة، حيث ساهم ذلك في الحد من تكرار موضوعات البحث داخل الأقسام العلمية أو بين الجامعات بصفة عامة.

4- نقص الوعي المنهجي لدى بعض الطلاب وبعض أعضاء هيئة التدريس، ويتضح ذلك في الخلط الواضح في تناول بعض المفاهيم والجوانب المنهجية، يبرز ذلك من خلال غياب الإدراك في الفروق بين المداخل والمناهج ، فالمدخل هو ميل الباحث لتبني إطار مفاهيمي معين، أي أنه عبارة عن التوجه الذي يختاره الباحث عند دراسة موضوع دراسته[21]. فبعض المداخل كما حددتها بعض مناهج وأساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بصفة عامة هي، مداخل المدرسة التقليدية على سبيل المثال ، المدخل التاريخي، والمدخل القانوني ، ومداخل المدرسة السلوكية ومنها مدخل النظم، والمدخل البنيوي-الوظيفي، أما مداخل المدرسة ما بعد السلوكية ، فيبرز مدخل السياسة العامة كأحد أهم تلك المداخل[22]. بينما المنهج هو الطريق الذي يتبعه الباحث "للكشف عن الحقيقة في العلوم المختلفة بواسطة طائفة من القواعد العامة ، تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معلومة"[23]. ومن المناهج المستخدمة في الدراسات المختلفة في العلوم الاجتماعية على سبيل المثال، منهج دراسة الحالة، المنهج المقارن، والمنهج الإحصائي وغيرها.

5- على الرغم من اعتماد بعض طلاب الدراسات العليا ، في الأقسام الأربعة

المستهدفة بالدراسة على الجمع بين الأساليب الكمية وغير الكمية ، في دراساتهم وهو ما أشار إليه بريمان على أنه" Trangulation of Measurement"[24] ، إلا أن تحليل تلك الدراسات بين عدم استفادتهم من هذه التقنيات، مما يبرز بعض القصور لدى الطلاب في الجمع والاستفدة من كلا الأسلوبين.

ثالثا - الصعوبات والمشاكل:

من خلال التركيز على الصعوبات التي تعاني منها الدراسات والبحوث التي نوقشت في كلية الاقتصاد في الفترة محل الدراسة، يمكن ملاحظة وجود الاتفاق بين الذكور والإناث على حد سواء فيما يتعلق بطبيعة المشاكل والصعوبات التي تواجه الدراسات والبحوث المختلفة، ولعل ذلك يعكس إشكالية عامة تتعلق بالصعوبات التي يعاني منها البحث العلمي بصفة عامة في ليبيا. وفي هذا الإطار يمكن إبراز المشاكل التي ذكرت من قبل الباحثين من الجنسين حيث تم الاتفاق على مايلي:

1- صعوبة الحصول على البيانات والمعلومات في معظم الدراسات محل الدراسة، وقد أرجع الباحثون من الجنسين ذلك إلى ندرة الدراسات والبحوث التي تتناول الموضوعات والظواهر المختلفة محل الاهتمام ، خاصة على المستوى المحلي، حيث يبرز التناقض بين البيانات المختلفة وعدم دقتها، مما يقلل من مصداقيتها.

2- غياب التوثيق ونظام للمعلومات الذي يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات حول كثير من الظواهر والقطاعات.

3- عدم تعاون كثير من المؤسسات والقطاعات التي استهدفتها معظم البحوث (خاصة على المستوى المحلي) في توفير المعلومات والبيانات، التي تتعلق بالموضوعات المثارة من قبل الباحثين ، وذلك بحجة سرية وعدم تداول تلك المعلومات.

4- المشاكل التي تصاحب إجراء المسوح الميدانية ، متعددة في مجال العلوم الاجتماعية في أي بيئة تجرى فيها سواء عربية أم غير ذلك، ومن بين تلك المشاكل، مشكلة تتعلق بتردد وتخوف المبحوثين للإدلاء والتعبير عن آرائهم بصدق وموضوعية، مما يؤدي إلى الأخطاء المتعارف عليها في البحوث الميدانية ، وهي غياب المصداقية وعدم الدقة إضافة إلى خطأ التحيز .

5- تعاني معظم الرسائل التي نوقشت من ندرة المراجع الأجنبية، ويعود ذلك إلى عدم إلمام الباحثين باللغات الأجنبية، خاصة اللغة الإنجليزية.

6- ما يتعلق بتناول القضايا العربية وخاصة المغاربية والخليجية، تبدو مشكلة تكرار العناوين، والتركيز على موضوعات بعينها ، مما يعكس عدم الابتكار والدقة أو الموضوعية في اختيار تلك الموضوعات.

ملاحظات ختامية:

على الرغم من تعدد الجامعات الليبية وتعدد مجالات البحث العلمي فيها من خلال الدراسات العليا في الأقسام المختلفة، إلا أنه يمكن القول بأن ثمة نقص فيما ينشر أو يتناول القضايا العلمية المختلفة، ولعل ذلك يعود إلى غياب سياسة واضحة للبحث العلمي بصفة عامة، وتأكد ذلك من خلال ما أكدته الدراسة الحالية التي استهدفت رصد النشاط البحثي لطلاب الدراسات العليا في كلية الاقتصاد، خاصة غياب ما يتعلق بقضايا التعاون العربي، والاهتمام بالقضايا العربية على المستوى الاقليمي، خاصة الاهتمام بقضايا المغرب العربي أو الخليج العربي، مما يعكس قصورا واضحا على مستوى التعاون العربي فيما يتعلق بمجالات البحث العلمي، والتبادل الطلابي، والتعاون البحثي المشترك بين الجامعات العربية بصفة عامة والخليجية والمغاربية على وجه الخصوص، وفي هذا السياق يمكن التأكيد على ما يلي:

1.ضرورة العمل على دعم مجالات البحث العلمي والاهتمام بها بصفة عامة، وإعطاء البحث العلمي الأولوية خاصة فيما يتعلق بمسألة التمويل والإنفاق عليه.

2.التأكيد على الالتزام بالمنهجية العلمية عند إجراء البحوث العلمية، مع ضرورة فهم كل الجوانب التي تتعلق بالأطر النظرية، والمداخل والمناهج وغيرها من الجوانب المنهجية.

3. اعتماد الأساليب العلمية عند إجراء البحوث العلمية، والابتعاد عن التحيز وتوخي المصداقية، وذلك من خلال الابتعاد عن الأحكام القيمية عند تناول الجوانب والموضوعات محل البحث والدراسة.

4.ضرورة ربط قضايا البحث المختلفة بقضايا المجتمع، أي أن تكون البحوث والدراسات هي انعكاس لواقع المجتمع وقضاياه المختلفة، وذلك لتأكيد دور الباحثين وارتباطهم بقضايا مجتمعاتهم عند اختيارهم للموضوعات البحثية المختلفة.

5. العمل على تشجيع البحاث لتناول القضايا العربية ذات الاهتمام المشترك، وذلك بتوفير وسائل البحث وتذليل الصعوبات المختلفة كالتمويل، وتوفير المنح القصيرة لجمع المعلومات، وتشجيع التبادل الطلابي بين الجامعات العربية.

6. تعزيز دور مراكز البحوث العربية في الجامعات والمؤسسات المختلفة، للتركيز على مشاريع بحثية مشتركة بين المهتمين بالقضايا الخليجية والمغاربية، وتوفير جميع السبل التي تذلل الصعوبات التي تواجه الباحثين في مجالات البحث "عبر الإقليمية"، وما تحتاجه من تمويل مادي و جهد، ووقت وتنقل.

7. تشجيع الباحثين من الجنسين ، خاصة في أبحاث الدراسات العليا بالجامعات الليبية والعربية بصفة عامة ، على تناول الموضوعات البحثية التي تتناول قضايا الخليج والمغرب العربي.

8.تشجيع النشر والطباعة بين الجامعات العربية، وتبني نشر الموضوعات التي تعزز سبل التعاون بين أقطار الوطن العربي ، خاصة بين الخليج العربي والمغرب العربي.

9. تعزيز حرية البحث العلمي، ورفع القيود التي تحد من مساهمات الباحثين في المجالات المختلفة، وإتاحة الفرصة لهم لمعالجة القضايا التي تخدم مجتمعهم وتساهم في حل المشكلات المختلفة.

الهوامش :

1. 1982 تاريخ مناقشة أول رسالة ماجستير وكانت في قسم الاقتصاد: السياسة المثلى لإنتاج النفط والنمو الاقتصادي في ليبيا.

2. رئيسة القسم المالي بمركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس، يوم 29. 12. 2009.

3. علي مصطفى بن الأشهر، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وقضايا أخرى، (طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005))، ص91.

4. يبلغ عدد الجامعات الليبية حتى عام 2005، 12 جامعة هي جامعة قاريونس ببنغازي، جامعة الفاتح بطرابلس، جامعة سبها بسبها، جامعة عمر المختار بالبيضاء، جامعة السابع من أبريل بالزاوية، جامعة التحدي بسرت، جامعة المرقب بالخمس، جامعة السابع من أكتوبر بمصراتة، جامعة الجبل الغربي بغريان، جامعة ناصر الأممية بترهونة،مسلاتة، الجامعة الأسمرية للعلوم الإسلامية بزليتن، الجامعة المفتوحة بطرابلس. **دليل التعليم العالي في الجماهيرية**، (طرابلس: النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، 2005). لا تزال هي نفس الجامعات حتى عام 2008.

5. المصدر السابق، قبل أعضاء هيئة التدريس ص. 104.

6. المصدر السابق، ص. 94.

7. أنشئت كلية الاقتصاد في عام 1957، وسميت في تلك الفترة كلية التجارة والاقتصاد، ثم عدل اسمها إلى كلية الاقتصاد والتجارة، ولاحقا عرفت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ثم عدل الاسم ليصبح كلية الاقتصاد.

8.تم الإعلان عن برنامج للدراسات العليا لهذين القسمين عند نهاية فصل الخريف 2008، بالاشتراك مع جامعة باكوني في إيطاليا، في إطار التعاون بين جامعتي بنغازي وباكوني. خاصة ما يتعلق بتبادل الخبرات، وتبادل الطلاب في مجالات التسويق والتمويل والمصارف ومنحهم فرص التواصل مع الجامعات الأخرى. وقد شرع القسمان في برنامج الدراسات العليا في ربيع 2009.

9.1982 تاريخ مناقشة أول رسالة في القسم.

10. نماذج من عناوين الرسائل التي نوقشت وتناولت الموضوعات مثار الاهتمام: في المالية العامة،الدين العام المحلي الليبي(نشأته-أسبابه-آثاره)(1990)، تنمية اقتصادية: الآثار الاقتصادية الناجمة عن أسلوب تمويل التنمية الاقتصادية في ليبيا.(1990)، اقتصاد دولي: الطلب على الواردات في الاقتصاد الليبي،(1998) اقتصاديات العمل: الآثار والخصائص الاقتصادية للعمالة الوافدة في الاقتصاد ا لليبي.(1992)، دراسات جدوى: اقتصاديات الألبان الطازجة بمجمعات غوط السلطان، تاورغاء، والهيرة (2002). مؤسسات مالية: أهمية إنشاء سوق للأوراق المالية لدعم برامج الخصخصة وتشجيع الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي.(2005).

11. كنماذج لتلك الدراسات محددات الاستهلاك الخاص في الاقتصاد الليبي (1989)، الآثار والخصائص الاقتصادية للعمالة الوافدة في الاقتصاد الليبي (1992). الجوانب الاقتصادية للنمو السكاني واستهلاك المياه في ليبيا (1996). المحددات الرئيسية للطاقة الضريبية في الاقتصاد الليبي (2001). الطلب على النقود في الاقتصاد الليبي والعوامل المحددة (2002). محددات الاستثمار الخاص في الاقتصاد الليبي (2005). أهمية إنشاء سوق للأوراق المالية لدعم برامج الخصخصة وتشجيع الاستثمار الخاص في

الاقتصاد الليبي (2005). عرض الائتمان المصرفي في ليبيا خلال الفترة 1966-2000 (2006). تقدير دالة إنتاج القطاع المالي في الاقتصاد الليبي (2007)، المؤشر النقدي المناسب لاقتصاد صغير ومفتوح "حالة الاقتصاد الليبي" (2008).

12. منذ تاريخ مناقشة أول رسالة ماجستير في القسم.

13. من الأمثلة على الرسائل المختلفة التي تمثل هذه الاتجاهات البحثية، السلوك التنظيمي: علاقة السلوك القيادي والعوامل الديمغراقية بالالتزام التنظيمي في المنظمات العاملة بقطاع النفط في مدينة بنغازي. التسويق:سلوك المستهلك الليبي ما بعد الشراء. نظم المعلومات: اهتمام المدير بالمعلومات وأثره في معوقات نظم المعلومات القائمة بالمؤسسات الليبية، كذلك: واقع نظم المعلومات الإدارية في المستشفيات العامة الليبية(2007). إدارة مالية: الرقابة المالية عن طريق معدل العائد على الاستثمار في المصارف التجارية.

14. من أمثلة هذه البحوث: واقع اهتمام الإدارة العليا بوظيفة التخزين ومتطلبات التخزين الجيد وانعكاسه على أداء مهام الوظيفة التخزينية في المنظمات الليبية (2000). وكذلك غياب التطبيق العملي للتوصيف الوظيفي على أداء العاملين بالمنظمات الخدمية العامة الليبية (2004)، وكذلك: الاغتراب الوظيفي وعلاقته بأداء المستخدمين في الشركات النفطية الليبية العامة (2008). أما فيما يتعلق بنماذج البحوث التي ركزت تحديدا على مدينة بنغازي، كدراسة حالة فيمكن ذكر بعضها فيما يلي: دراسة العلاقة بين سياسات الائتمان وأعمار حسابات المدينين والسيولة في المنشآت الصناعية الليبية الواقعة في نطاق مدينة بنغازي (2001)، كذلك القيم الثقافية للمنظمات وعلاقته بالنمط القيادي في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي (2003). وكذلك الرضا الوظيفي للعمالة الوافدة وعلاقته ببعض المتغيرات الشخصية والوظيفية في قطاعي الصحة والتعليم في مدينة بنغازي (2003).

15. منذ تاريخ مناقشة أول رسالة ماجستير في قسم المحاسبة.

16. بعض الأمثلة على الاتجاهات البحثية الرئيسة في قسم المحاسبة، على سبيل المثال محاسبة التكاليف: من المسائل التي تناولت الموضوع: مدى ملاءمة بيانات التكاليف لقرار التسعير، وكذلك: مدى توافر مقومات تطبيق نظام التكلفة على أساس النشاط بالشركات الصناعية النفطية الليبية.أما ما يخص المراجعة كمثال على هذا الموضوع: المشاكل الناتجة عن القصور في القوانين واللوائح المنظمة لمهنة المراجعة الخارجية في ليبيا. كذلك: واقع المراجعة التشغيلية في الشركات الصناعية الليبية العامة في مدينة بنغازي ودورها في تحسين الوضع الاستشاري للمراجع الداخلي (2008). أما تصميم نظم المحاسبية فمثال عليها: مدى ملائمة النظام المحاسبي في ليبيا لاحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

17. منذ تاريخ مناقشة أول رسالة ماجستير بقسم العلوم السياسية في عام 1989.

18. نماذج من الدراسات المختلفة في المجالات البحثية بقسم العلوم السياسية: مجال العلاقات الدولية:تأثير العامل القيادي في تغيير السياسة الخارجية المصرية تجاه حل القضية الفلسطينية. كذلك: أثر حرب الخليج الثانية على المصالح الحيوية للإستراتيجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي 1948-1993. أما مجال النظم السياسية المقارنة من الأمثلة عليه: أثر التغيرات السياسية والاقتصادية على السياسات العامة للإسكان في ليبيا 1969-1999. أما من نماذج مجال الفكر السياسي: الفكر السياسي عند سولون ومساهمته في نشوء الديمقراطية.

19. من تلك الموضوعات: الأمن القومي العربي والتبعية الاقتصادية (1989)، و دور مجلس الأمن في حل المنازعات الدولية: النزاع العربي الإسرائيلي والنزاع العراقي والكويتي (1996)، دور جامعة الدول العربية في فض المنازعات سلميا بين أعضائها (1998)، والشرق أوسطية وآثارها على أهداف جامعة الدول العربية (1999)، واقع التعاون العربي الأوروبي متوسطيا وآفاقه المستقبلية (2002)، والأمن القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية (2003)، وتأثير ترتيبات النسق الدولي في فعالية المنظمات الدولية والإقليمية (2004)، والتنسيق

والتعاون السياسي الأمني في منطقة غرب المتوسط (2007).

20. من تلك الموضوعات: دور الديمقراطية الليبرالية في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي (1996)، أثر انهيار الاتحاد السوفيتي على تغيير مفهوم التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي (1997)، تكييف النظام العقائدي مع البيئة الدولية وأثره على السلوك السياسي لمتخذ القرار في الأردن (1999)، جماعات المصالح الصهيونية ودورها في السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلي 1948-1991 (1999). الدور السياسي للمؤسسة العسكرية: دراسة حالة دولة إسرائيل 1948-1991 (2003)، العلاقة بين سيادة الدولة الحديثة وظاهرة العولمة (2004)، الاستخدام المباشر وغير المباشر للقوة العسكرية لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية (2005). تنسيق السياسات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي: حالة القضية الفلسطينية.

21. محمد زاهي المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، ط.1،(بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994)، ص. 104.

22. مصطفى عبد الله خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، ط.1، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996)، ص ص. 48-49.

23. محمد زاهي المغيربي، مصدرسابق، ص. 105.

24. Alan Bryman, *Quantity and Quality in Social Research,* (London: Unwin Hyman, 1988), p. 131. see also, Amal Obeidi, *Political Culture in Libya,* (Surrey: Curzon Press, 2001), pp. 5-7. also pp. 62-83.

المراجع:

1. علي مصطفى بن الأشهر، **البحث العلمي والتطوير التكنولوجي وقضايا أخرى**، (طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، 2005).

2. محمد زاهي المغيربي، **قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية**، ط.1، (بنغازي: منشورات جامعة قاريونس، 1994).

3. مصطفى عبد الله خشيم، **مناهج وأساليب البحث السياسي**، ط.1، (طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996).

4. **Alan Bryman, *Quantity and Quality in Social Research*, (London: Unwin Hyman, 1988)**

5. **Amal Obeidi, *Political Culture in Libya*, (Surrey: Curzon Press, 2001).**

6. **دليل التعليم العالي في الجماهيرية**، (طرابلس: النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي، 2005).

7. مقابلة مع الأخت رئيسة القسم المالي بمركز البحوث والاستشارات بجامعة قاريونس، بنغازي، بتاريخ 29. 12. 2009.